

اقتصاد

كرتلي لـ «الوطن»:

السماح باستيراد ما قيمته ٦٠ ألف دولار للمشاركين في معرض دمشق الدولي للبيع في المعرض

صالح حميدي

صرح مدير المؤسسة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي لـ «الوطن» أن القرار الوزاري الخاص بالمشاركة في الدورة ٦٠ المعرض والصناعيين المشاركين الاحتفاظ بالفاصل من بضائعهم المستوردة للعرض في المعرض في المستودعات التي تعود لنقطة جمارك معرض دمشق الدولي حصراً، على اعتبار أن المساحة المحجوزة من المعارض لن تستطيع استيعاب كامل البضائع المستوردة حيث سمح القرار باستيراد بضائع بقيمة ٦٠ ألف دولار ستعرض نماذج منها فقط على مساحة ٦٠ متراً مربعاً.

وبيّن أن العملية ضمن الأنظمة والقوانين حسب القرار الوزاري ولا تعد البضاعة الفاضلة والمحفوظ بها في مستودعات الجمارك مخالفة أو تعد استيراداً بقصد التهريب في حال التزم المعارض بتنظيم عقود بيع لهذه البضائع ضمن فترة المعرض فقط قبل تنظيم إجازات استيراد وتعد بقية البضائع التي لم يتم تنظيم عقود بيع لها مع انتهاء آخر يوم للمعرض مخالفة.

وأوضح كرتلي أنه بحسب نظام الكوتا على صاحب الجناح أن يتنظم بيان إدخال مؤقت في أمانة جمارك المعرض حصراً بالبضاعة، وذلك خلال فترة المعرض، يعرض جزءاً منها أو نماذج منها ضمن الجناح المحجوز، قبل أن يقوم بتنظيم عقود بيع بيته وبين الجهات الأخرى، وهناك نموذج عقد خاص بهذه البضائع يرفق بغائرة البضاعة كي تظهر القيم الحقيقية لها على حين تنظم المؤسسة جداول لهذه العقود الموقفة بالتفاصيل كافة وتحال على مديرية الاقتصاد في دمشق عن طريق مديرية التجارة الخارجية.

وبيّن أن التحضيرات لمعرض دمشق الدولي الدورة ٦٠ في خواتمها حيث سمح القرار ٤٤١ الصادر عن وزارة الاقتصاد للدول والشركات الأجنبية المشاركة في معرض دمشق الدولي بوضع

معرضاتها بالاستهلاك المحلي مباشرة إذا رغبت في ذلك للبضائع والمواد المسموح باستيرادها وفق الدليل التطبيقي المعتمد لمنح موافقات لإجازات وموافقات الاستيراد المسموح باستيرادها، وفقاً لأحكام التجارة الخارجية والسماح ببيع جزء من منتجاتها المعروضة ضمن مخصصاتها خلال المعرض إذا رغبت في ذلك للبضائع والمواد غير الواردة في المادة الأولى من القرار بما فيها المواد المنوعة أو المحصورة أو المقيد استيرادها بالمؤسسات الحصرية باستثناء التبغ والسيارات والمجوهرات والحلي بأشكالها كافة والألبسة المستعملة.

يذكر أن القرار كان حدد قيمة متنوعة بحسب مساحة كل جناح بمعدل ٢٠٠ ألف دولار لجناح كل دولة تشترك في المعرض وتشغل مساحة تزيد على ٢٤٠٠ و ١٠٠ ألف دولار للمساحة التي تزيد الزائدة على ٢٤٠٠ و ٦٠ ألف دولار لما يزيد على ٢٤٠٠ على حين تبلغ القيمة ٣٠ ألف دولار لجناح مساحته تزيد على ٢٤٠٠ و ٢٠ ألف دولار لجناح كل شركة يزيد على ٢٤٠٠.

وبموجب القرار تمنح وزارة الاقتصاد إجازة استيراد حكومية مستثناة من أنظمة القطع للمواد التي تم بيعها خلال فترة المعرض على أن يتم استكمال المنح والتخليص قبل تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ لدى أمانة جمارك المعرض.

واعتبر القرار معروضات المعرض التي يرغب أصحابها في وضعها بالاستهلاك المحلي مشمولة بإعفاءات من الرسوم والضرائب المماثلة إذا كانت البضاعة واردة من منشأ ومصدر إحدى الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو من منشأ ومصدر إيراني استناداً لاتفاقية التجارة الحرة بين سورية وإيران ويتم احتساب قيم المعارضات والرسوم الجمركية على تلك المعارضات وتستوفى على أساس النشرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي والخاصة بمديرية الجمارك العامة.

هنا غانم

حمل رجال الأعمال السوريين القادمون من مصر همومهم وأمالهم ليضعوها أمام رئيس الحكومة عماد خميس مديين رغبتهم في العودة لفتح منشآتهم ومصانعهم التي تضررت بفعل الحرب وإعادة استثمارها من جديد، وذلك خلال اجتماعهم معه يوم أمس.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تتكفل بتقديم كل التسهيلات اللازمة لرجال الأعمال من صناعيين وتجار لإعادة إقلاع منشآتهم ومصانعهم وتفعيل استثماراتهم داخل البلاد، و«أنا أمام رؤية جديدة لإعادة الأعمال والأولوية في هذه المرحلة للمحلبين لسورية»، لافتاً إلى أنه لدينا بنية حقيقية لتشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال الوطنيين الذين غادروا سورية بفعل الإرهاب، مبيّناً أنه خلال الفترة القادمة لن تكون هناك منطقة صناعية في سورية متوقفة عن العمل الأمر الذي يوفر مقومات النهوض بالصناعة الوطنية.

وخلال الاجتماع تم وضع عدة نقاط اعتبرت ركائز أساسية وداعمة للاستثمار والصناعة، تجلّى أبرزها بالعمل على إحداث مركز صادرات سوري مصري مشترك وتفعيل مجلس الأعمال السوري المصري وعمل المكتب الاقتصادي في السفارة السورية في مصر، وتشكيل معرض دائم للسلع السورية على أرض

دراسة إنشاء مركز صادرات سوري مصري

خميس لرجال أعمال سوريين في مصر: إننا أمام رؤية جديدة لإعادة الإعمار والأولوية في هذه المرحلة لمحبي سورية



المصلحة الاقتصادية المنشودة للبلدين.

ويهدف تسهيل إعادة توزيع المنتجات وحركة النقل بين المحافظات تم الطلب من الشركات التي تعرضت أليات النقل الصناعية فيها للمسرقة من المجموعات الإرهابية المسلحة تقديم طلبات لمساعدتها في تعويض خسارتها وفق القوانين النافذة بما يمكنها من إعادة تدوير عجلة إنتاجها.

وتم التأكيد على أصحاب الفروض المتعزلة من مملكون بيانات تثبت تعثرهم بتقديمها إلى الجهات المعنية لدراسة إمكانية مساعدتهم في إعادة إقلاع مشروعاتهم بما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ويهدف توفير المواد الأولية بغرض دعم الصناعة واستقرارها تم الطلب من رجال الأعمال تقديم دراسة حول المواد الأولية التي يحتاجون إلى

السوريين دراسة إنشاء مركز صادرات سوري مصري مشترك وتقديم التسهيلات اللازمة كافة لذلك ليكون جسراً لتصدير المنتجات السورية إلى الأسواق الإفريقية التي توسع نشاط السوريين إليها من خلال وجودهم في مصر وذلك للنتائج الزراعية والغذائية والكيميائية والهندسية والخيوط الطننية والأقمشة، إضافة إلى الألبسة الجاهزة، وتفعيل عمل المكتب الاقتصادي في السفارة السورية في مصر لاستعادة المستثمرين إلى سورية من خلال نشاطات اقتصادية واجتماعية توضح الفرص الاستثمارية المتاحة بما يمكن أن يجذب مستثمرين مصريين أيضاً، إضافة إلى تفعيل مجلس الأعمال السوري المصري عبر انتقاء أشخاص فعالين من البلدين واستثمار علاقاتهم لتحقيق

مدينة المعارض في دمشق، وتعزيز دعم المعارض الخارجية بما يساهم في توسيع أسواق التصدير، وتقديم تسهيلات للمتعززين الحقيقيين لإعادة إقلاع منشآتهم وتسهيل استيراد المواد الأولية اللازمة لدعم الصناعة واستقرارها. وأشار خميس إلى المسؤولية الملقاة على عاتق رجال الأعمال السوريين في تقديم صورة حقيقية عن التحسن الأمني والاقتصادي الذي تشهده المحافظات السورية والتعريف بالتسهيلات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين لتشجيع رجال الأعمال الذين غادروا سورية بفعل الإرهاب، إضافة إلى المستثمرين الخارجيين في الدول الصديقة للاستثمار في سورية. وفي التفاصيل تم خلال الاجتماع تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد المصدرين

استيرادها من أجل صناعاتهم وغير مشمولة في إجازات الاستيراد مع الجدوى الاقتصادية منها لدراسة إمكانية السماح باستيرادها. ودعمًا للمنتج السوري بما يعزز جودته وقيمتها التنافسية سيكون هناك اتفاقاً ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع معرض دائم للسلع السورية على أرض مدينة المعارض في دمشق، إضافة إلى تعزيز دعم المعارض الخارجية بما يساهم في توسيع أسواق التصدير.

وعما يتعلق بمتابعة خطوات إعادة المناطق الصناعية الصغيرة والمتوسطة في حلب إلى العمل واستثمارها في إعادة دوران

المصانع الصغيرة تم الطلب من رجال الأعمال الاجتماع مع محافظ مدينة حلب وتقديم رؤية متكاملة حول إمكانية استثمار هذه المناطق بما يساهم في تشغيل العمالة ونقل الخبرات وخلق بيئة رواد أعمال

وتقدمها إلى رئاسة مجلس الوزراء لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

واستكمالاً للجهود الرامية إلى خلق البيئة التشريعية المحفزة للاستثمار ولا سيما في مرحلة إعادة الإعمار تم الطلب من رجال الأعمال تقديم مذكرة حول أهم التشريعات اللازمة لتطوير عملهم والنهوض بمشروعاتهم من جديد ليصار إلى دراسة إمكانية إصدارها، إضافة

إلى توجيه الجهات المختصة لإطلاع رجال الأعمال على مشروعات القوانين الخاصة بالاستثمار لتقديم رؤيتهم حولها.

«الزراعي» لـ «الوطن»: نموّل ٦٠ بالمئة من قيمة الجرار لخمس سنوات لكن لم يتقدم أحد بأي طلب!

رفع صلاحيات لجنة قروض الفروع بحيث يتم إنجاز المعاملات بالفروع وعدم إرسالها للإدارة العامة بهدف التخفيف من مركزية العمل وسرعة تلبية رغبات والطلبات المتعاملين مع المصرف الزراعي وخاصة الفلاحين الذين يشكلون الشريحة الأوسع والأهم لدى المصرف الزراعي، وهو ما يخفف على الفلاح حالة الوقت والجهد لدى رغبته في الحصول على تسهيلات ائتمانية ضمن صلاحية لجان القروض للفروع.

وأن معظم الكفالات للقروض القصيرة المتوسطة كانت محدودة به ملايين ليرة، في حين عمل المصرف حالياً قبول كفالة الدولة وكفافة أنواع القروض المتوسطة وطويلة الأجل مهما بلغت، وأن المصرف يعمل لإدراج الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) التي لم تكن موجودة في التعليمات الحالية لعمل المصرف الزراعي وهي خدمة جديدة تضاف لجملة الخدمات التي يعمل على توفيرها المصرف، حيث يبحث المصرف الزراعي اليوم على تطوير خدماته والتوسع بها والاستفادة من ميزة الانتشار الجغرافي الواسع لفرعوه في مختلف المحافظات والمناطق السورية.

يشار إلى أن الكثير من الفلاحين يحتاجون لترميم آلياتهم الزراعية خاصة الجرارات التي تمثل جزء الأساس في العمل الزراعي لكن ضمن آليات تمويل تراعي ظروفهم العامة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير لدى المصرف الزراعي أن المصرف جاهز لتحويل ٦٠ بالمئة من قيمة الجرار للفلاحين الراغبين بالشراء تقسيطاً حيث يصنف المصرف هذا التمويل ضمن القروض المتوسطة التي يمنحها المصرف على مدى ٥ سنوات، مبيّناً أن معظم الفلاحين الذين راجعوا فروع المصرف لهذه الغاية بقصد الاستفسار ولم يتم تسجيل طلبات حول ذلك.

وأوضح المدير أن المصرف عمل مؤخراً على إنجاز الكثير من التسهيلات لتوفير التمويل للمشروعات الزراعية بما يسهم في زيادة النشاط الزراعي والنتائج الزراعي ومنها

كشفت مصدر في اتحاد غرف الزراعة لـ «الوطن» أن البنك المركزي فضل حصر التمويل للجرارات الزراعية بالمصرف الزراعي كونه يمتلك خبرة واسعة في التعاملات مع الفلاحين ولديه سعة انتشار واسعة عبر فروع في المحافظات، وذلك بعد تقاهم بين الغرف الزراعية وأحد المصارف الخاصة حول التمويل، موضحاً أن المصرف تشدد في طلب الضمانات والكفالات اللازمة لمنح القرض لشراء جرار زراعي وأن الكثير من الفلاحين لا يستطيعون تأمين هذه الضمانات، في حين لدى المصرف الزراعي آليات عمل تتسجم أكثر مع ظروف

عبد الهادي شياط

دمشق ماهر ثلجة رئيساً وعضوية كل من نهاد ديب من مديرية صناعة دمشق وأحمد نداد وعقبة سلامة من المديرية العامة للجمارك وماهر الزيات ومرؤان البسقي من غرفة صناعة دمشق وريفها، مهمتها الحضور مرة أسبوعياً على الأقل في المناطق الصناعية الواقعة في مناطق دمشق وخاصة المنشآت التي تقع في مناطق القابون والزيتلطي.. وغيرها، والتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية فيها لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي تعترض الفايون والزيتلطي.. وغيرها، والتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية الواقعة في محافظة ريف دمشق وخاصة المنشآت التي تقع في المناطق (القدم فضلون- تل كردي.. وغيرها) والتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية فيها لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي تعترض إعادة تشغيل منشآتهم، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليلها ومنحهم الموافقات اللازمة لنقل التجهيزات والآلات الخاصة بتلك المعامل بهدف إصلاحها وإعادةها إلى مقراتها الرئيسية لتشغيلها وإعادةها للإنتاج.

ونص القرار على أن تجتمع كل لجنة بدعوة من رئيسها وتستعين بمن تراه مناسباً لإنجاز مهامها على ترغف اللجان الفرعيتين كما تضمن القرار تشكيل لجنة فرعية في محافظة دمشق مكونة من مدير صناعة

لجان للتواصل مع أصحاب المصانع لإعادة تشغيلها

الوطن

في محافظة ريف دمشق من مدير صناعة ريف دمشق محمد فياض رئيساً وعضوية كل من ياسر السعيد من مديرية صناعة ريف دمشق وأمين جمارك المنطقة الحرة عيسى الزين، ومعن علي من المديرية العامة للجمارك، وأكرم الحلاق وضياء البغدادى من غرفة صناعة دمشق وريفها، ومهمة اللجنة الحضور مرة أسبوعياً على الأقل في المناطق الصناعية الواقعة في محافظة ريف دمشق وخاصة المنشآت التي تقع في المناطق (القدم فضلون- تل كردي.. وغيرها) والتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية فيها لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي تعترض إعادة تشغيل منشآتهم، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليلها ومنحهم الموافقات اللازمة لنقل التجهيزات والآلات الخاصة بتلك المعامل بهدف إصلاحها وإعادةها إلى مقراتها الرئيسية لتشغيلها وإعادةها للإنتاج.

كما تضمن القرار تشكيل لجنة فرعية في محافظة دمشق مكونة من مدير صناعة

أصدر وزير الصناعة مازن يوسف قراراً شكل بموجبه لجنة مركزية ولجنتين فرعيتين في محافظتي دمشق وريف دمشق من أجل التواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية في المحافظات لمعالجة صعوبات ومعوقات إعادة تشغيل منشآتهم، واتخاذ الإجراءات لتذليلها.

وحسب بيان صحفي للوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تضمن القرار تشكيل لجنة مركزية من معاون وزير الصناعة ونضال فلاح رئيساً وعضوية كل من رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس ومدير الاستثمار الصناعي بوزارة الصناعة محمد يشار زغلوله، مهمتها الإشراف على عمل اللجان الفرعية الخاصة بالتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية التي تقع في محافظتي دمشق وريف دمشق.

ونص القرار أيضاً على تشكيل لجنة فرعية



TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN SYRIAN GOVERNORATES

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA00482-

TENDER FOR THE WATER PUMPING STATION REHABILITATION IN QUNIA, DERA'A GOVERNORATE.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 26th, 2018.

Tender Ref# SY-DA00483-

TENDER FOR THE SUPPLY, TRANSPORTATION AND DELIVERY OF FOOD PARCELS.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 19th, 2018.

Tender Ref# SY-DA00487-

TENDER TO SUPPLY AND DELIVERY OF HYGIENE KITS AND PLASTIC JERRY CANS 10 & 20 LITRES CAPACITY.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 19th, 2018.

Tender Committee:

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.

Phone: +963 11 3329 946

Fax: +963 11 332 9945

E-mail: procurement@sy.acfspain.org



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصات في المحافظات السورية

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩٧٩، تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

مناقصة مرجع: SY-DA00482

إعادة تأهيل محطة ضخ المياه في القنية محافظة درعا.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصرًا، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ٢٦ تموز ٢٠١٨.

مناقصة مرجع: SY-DA00483

توريد و توصيل سلال غذائية.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصرًا، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ١٩ تموز ٢٠١٨.

مناقصة مرجع: SY-DA00484

توريد و توصيل سلال صحية و بيونيات مياه شرب سعة ١٠ و ٢٠ لتر.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصرًا، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ١٩ تموز ٢٠١٨.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان.

هاتف: 00963113329946.

فاكس: 00963113329945.

بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org